العدد (2587)
السنة العاشرة - الاثنين
(10) أيلول 2012

منذ ما يقارب الثماني سنوات وهم يناشدون

أصحاب العقود الوقتية لا جزاء لهم إلا الوعود الكاذبة

تعد العقود المؤقتة ظاهرة كبرت وتضخمت منذ سقوط النظام عام 2003، والتي أدت الى وجود سلسلة كبيرة اسمها البطالة المقنعة، وقد استفحلت هذه المشكلة مع مطالب آلاف الموظفين الوقتيين بالتحويل على الملاك الدائم أسوة بأقرانهم في الخدمة العامة وحصولهم على كافة الامتيازات والحوافز، ومنذ ما يقرب من الـ8 سنوات لم يحصلوا على ما يتمنون بسبب الأحزاب النفعية ووجود الفساد الذي يتلاعب بمقدرات المؤسسات الحكومية التي لم تحرك ساكنا لحل هذه المشكلة.

□ بغداد / إبراهيم إبراهيم

الجميع في انتظار الوظيفة.. ارشيف

موظف بلا حقوق (العقود)

ويقول علي احمد، مهندس بصفة عقد، يعمل في مديرية كهرباء الصدر لـ (المدى) "حصلت على وظيفة بصفة عقد في وزارة الكهرباء منذ ٦ سنوات وفي كل بداية عام نستبشر خيرا بكتب تشير إلى تثبيتنا على الملاك الدائم لكن ننصدم بتثبيت أشخاص من خارج المديرية ويبقى حالنا على ما هو، ويوضح احمد أن "موظفي العقود هم من يقع عليهم العبء الأكبر في العمل حيث نتعرض لخطر الكهرباء وحرارة الشمس والعمل لساعات طويلة إضافة الى تعسف المسؤولين في العمل، أما موظفي الملاك فتتم معاملتهم بصورة أخرى حيث أن أكثرهم يعمل على الأمور الإدارية، والتي تكون في الغرف المكيفة، ويحصلون على الامتيازات من الحوافز والخطورة والساعات الإضافية.

عصفور في اليد

ويبين محمد عبد اللطيف يعمل في أمانة لـ(المدى): إن عدم الحصول على فرصة تعيين في الحكومة اضطرني للعمل بعقد منذ ٧ سنوات، علماً أني احمل الشهادة الجامعية في اختصاص (الإدارة والاقتصاد) ومن الأوائل، ويضيف عبد اللطيف أن التحول على الملاك الدائم هو هاجسي الأكبر لأني وبكل بساطة لا اعرف ماذا يخبئ لي المستقبل لو تم طردي أو إنهاء عقدي وذلك يتم بصورة سلسة جدا وبجرة قلم من المدير إذا أراد ذلك، ان العمل بصفة عقد في الدولة هو أشبه بالدخول الى نفق ليس فيه بصيص أمل مع قرارات حكومية كتبت وستبقى على الورق فقط.

ظاهرات بلا جدوى

ويؤكد عدي عبد الأمير موظف في المفوضية العليا للانتخابات عدم وجود مصداقية من قبل المفوضية والحكومة في عملية تحويلنا على الملاك الدائم وذلك من وجهة نظري لعدم حصول بعض الكتل على الأصوات التي كانت تحلم بها، مما جعلنا ضحية لهذا الأمر وان عملية التظاهر المتكررة في بغداد وبعض المحافظات لم تجد نفعا الا الحصول على الوعود الكاذبة في كل مرة".

سطوة الأحزاب الحاكمة

مصطفى منصور موظف في وزارة البيئة يقول "ان وجود المحسوبية والمنسوبية للأحزاب الحاكمة في الدولة العراقية جعلت منا جنودا مجهولين في الظلام حيث اعمل في القسم الإداري لإحدى المديريات وبحكم عملي اطلع على الكتب الرسمية ومنها ما يخص تثبيت موظفي العقود ولكن لا تطبق، وعندما نطالب يكون الجواب "الذي يعجبه العمل يبقى ومن لا يعجبه فليتركه"، وأضاف منصور أن الذي لديه دعم من الأحزاب المتنفذة يعين وبسرعة أما المستقل فيبقى إلى ما شاء الله".

الحكومة تؤكد فقط

فيما أكد بيان لمجلس الوزراء ان الأمين العام للمجلس علي العلاق قرب تحويل العاملين بصفة عقود في جميع مؤسسات الدولة على الملاك الدائم، مع استمرار الجهود لضمان حقوق العاملين بصفة الأجر اليومي في المؤسسات الحكومية. وقال العلاق في بيان تلقت وكالة "المدى برس" نسخة منه "إن بقاء أعداد كبيرة من العاملين في المؤسسات الحكومية بصفة عقد أصبح ظاهرة تتطلب حلا جذريا وعليه فان الحكومة سعت في إطار جهودها في حل هذه المشكلة، الى تخصيص درجات وظيفية جديدة للوزارات تكون الاولوية فيها للعاملين بصفة عقود في مؤسسات الدولة وتحويلهم الى الملاك الدائم، وأن يحسم هذا الملف بشكل كامل سيتم خلال العام المقبل".

واضاف البيان " ان الحكومة وبعد معالجة ملف العاملين بصفة عقد ستقوم بإعداد خطة لحل مشكلة العاملين بصفة أجر يومي في مؤسسات الدولة، منوها بأن الحكومة اتخذت إجراءات لضمان حقوق هذه الشريحة من خلال الشروع بإعداد قانون الضمان الاجتماعي الذي سيضمن حقوق جميع العاملين في المؤسسات بغض النظر عن مدة خدمتهم سواء كان في القطاع الخاص أو أي مؤسسة من مؤسسات الدولة".

رأي اللجنة المالية في البرلمان

حيث أشار النائب عبد الحسين الياسري عضو اللجنة المالية عن دولة القانون إلى "أن البند الخاص بموظفي العقود الحكوميين والذي ذكر بقانون الموازنة سنة ٢٠١٢ لا يختلف من حيث القوة عن أي مادة من مواد قانون الموازنة، وعليه يعتبر لازم التطبيق لكل الوزارات والجهات غير المرتبطة بأي وزارة، وعدم تطبيقه يعد مخالفة لقانون الموازنة".

وأضاف الياسري "أن كل موظف يعين بصفة عقد في المؤسسات الحكومية يحصل على درجة وظيفية ويوجد تخصيص مالي له ولا يتم ذلك إلا من خلال وزارة المالية ويكون أمر التثبيت بذلك أمراً محسوما ولا يحتاج إلى اجتهادات فردية".

وأوضح النائب "أن الموازنة الاتحادية خصصت في احد بنودها مقدار الرواتب للموظفين الدائمين والعقود في كل وزارات الحكومة ومفاصلها الأخرى ولا صحة لما يشاع عن وجود عجز مالي يحول دون تثبيت العقود".

وطالب الياسري" بضرورة مفاتحة المحكمة الاتحادية للبت بتطبيق القانون وجعله ملزما لكل الجهات المختصة وأولها وزارة المالية لأنها المسؤولة عن هذا الموضوع الذي يمس حياة آلاف المواطنين وذلك عن طريق تثبيتهم واحتساب أربع سنوات خدمة فعلية، كما نص القانون ولا يجوز التلاعب أو تأخير تطبيق أي فقرة لأسباب شخصية أو حزبية".

رأي لجنة النزاهة النيابية

وعن لجنة النزاهة البرلمانية أكد النائب احمد عبد الله الجبوري "أن كثيرا من القوانين وكثيرا من المواد الدستورية لا يتم التعامل معها بجدية ولا تطبق بشكل لكامل ومنها موضوع العقود وتثبيتهم، ففي موازنة عام ٢٠١٢ كانت واضحة، ولكن لم تكن مجزمة، لأنها أعطت الأولوية ولم تنص على أن التثبيت للعقود بذلك لا يكون مجزما للوزارات وإنما جاءت بنص مجازي يسمح للوزير أو الوزارة بالتنصل عن هذا الإجراء أو التعامل معهم بتلقائية لأنها لم تذكر بمطلق العبارة بأن على كافة الوزارات تثبيت العقود وإنما الأولوية في التثبيت لأصحاب العقود.

وأضاف الجبوري "ان التأكيد من قبل مجلس الوزراء بكتب تؤكد تثبيت قرارات مجلس النواب التي لها قوة القانون ويجب أن تنفذ وتطبق ولكن عندما نعود الى المشكلة وهي ان العقود قد عينوا بصورة عبثية وغير مدروسة، حيث نلاحظ هنالك أعدادا كبيرة من الموظفين بهذه الصفة، غير مؤهلين لشغل المكان الوظيفي لعدم حصولهم على شهادة أصلا، وهناك من هم يحملون شهادات ولكن لا تنسجم مع اختصاصهم في العمل وهذا حدث نتيجة التخبط وعدم وضع الضوابط عند عملية التعاقد ووجود المحسوبية والواسطة ودفع الرشى أدى الى كل ذلك".

وبين الجبوري "علينا ان نعيد النظر بكثير من هذه الدرجات وذلك من خلال إقرار قانون مجلس الخدمة العامة والذي يعمل على حصر هذه المشاكل وحلها وفق القانون ويساعد على انسيابية التعيين الحكومي بوضع كل اختصاص دراسي في مكانه لكي تنهض المؤسسات الحكومية من واقعها المزري للأسف".

وختم الجبوري حديثه بالقول "إن أي مؤسسة على رأسها مسؤول تنفيذي يكون هو صاحب الأمر والنهي فيها وتكون عملية التعيين والتلاعب بالدرجات الوظيفية تحت إشرافه المباشر وعندما تتم مساءلته يجيب بأنه هو يلتزم بمبدأ العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص، ويضيف بأنه من أنزه المدراء ويعمل وفق اللوائح والقوانين في كل مفاصل المؤسسة وبذلك لا تستطيع لجنة النزاهة أو غيرها إجراء أي عمل ضده بما يملي القانون بذلك".

مناقصة استيرادية/ رقم المناقصة (١٤/م/م.هـ.ث/٢٠١٢)

(تجهيز ونصب وتشغيل ماكنة لحام الغاطس عدد/١) مع الأدوات الاحتياطية
(خطة استثمارية/ إعلان ثاني)

تدعو الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة- احدى تشكيلات وزارة النفط المجهزين من ذوي الخبرة والاختصاص حصراً للاشتراك في المناقصة المرقمة (١٤/م/م.هـ.ث/٢٠١٢) (تجهيز ونصب وتشغيل ماكنة لحام الغاطس عدد/١) مع الأدوات الاحتياطية فعلى الراغبين بالشراء مراجعة مقر الشركة في بغداد/ الدورة/ قرب مصفى الدورة للحصول على أوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسون ألف دينار غير قابل للرد وتودع العطاءات في صندوق العطاءات في مقر الشركة بموعد أقصاه الساعة الثانية عشر ظهراً، من يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٢/٩/١٨.

الشروط العامة:

١. يقدم العطاء بثلاث ظروف مختومة ويثبت عليها اسم الشركة ورقم المناقصة واسم المادة. الأول فني والثاني تجاري والثالث يحتوي على المستمسكات وتشمل.
* شهادة تأسيس الشركة أو المكتب.
* تأمينات أولية بنسبة (١٪) من قيمة العطاء المقدم بصك مصدق أو خطاب ضمان مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة معتمدة من مصرف عراقي أو سندات القرض الصادرة عن الحكومة العراقية.
* كتاب من الهيئة العامة للضرائب للاشتراك في المناقصة نافذ لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١.
* وصل شراء المناقصة.
* هوية غرفة تجارة نافذة.
٢. تدعو الشركة كافة المشاركين لحضور المؤتمر الذي ينعقد في مقرها للإجابة على الاستفسارات في الساعة (١١) صباحاً من يوم الأحد المصادف ٢٠١٢/٩/١٦.
٣. يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور الإعلان.
٤. يهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط أعلاه أو تحفظ يرد في العطاء ولا يعتمد به قانوناً.
٥. آخر موعد لقبول العطاءات هو الساعة الثانية عشر ظهراً، من يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٢/٩/١٨ وإذا صادف يوم الغلق عطلة رسمية يكون الغلق في اليوم التالي.
يمكن الاطلاع على الشروط العامة للمناقصة على الموقع الالكتروني لوزارة النفط والموقع الالكتروني للشركة وكما مدرج أدناه.

المدير العام

البريد الالكتروني للشركة: E-mail: info@heesco.oil.gov.iq
www.heesco.oil.gov.iq
موقع وزارة النفط:- http://www.oil.gov.iq

Regulatory Affairs Officer
Baghdad, Iraq

We are now recruiting for Regulatory Affairs Officer to be based in Baghdad, Iraq, for a multinational food and beverage Company with the following job profile:

The Regulatory Affairs Officer assists to assure the compliance of all imported products with the regulations applied in Iraq, for the actual and new products. He / She will handle follow up with Iraqi authorities and deliver necessary documentation when needed.

Major Responsibility
- Collects Standards and regulations related to the business and maintain an updated library / files of these standards.
- Follows up with authorities for new developed product, to ensure compliance before dispatching product to the country.
- Early warning: probe for any trend or regulation in the pipeline that may affect the Company's products or processes.
- Checks compliance of the physical products available in the market against Iraq labeling regulations, shelf life, colorant, food additives etc.
- Attends some of the important meetings related to the regulations.

The ideal candidate will hold the following:

Qualifications
- Bachelor of Science in Food Technology or related Field
- Minimum 1 year experience in regulatory related activities, previous experience in regulatory or governmental relations is a plus
- Must speak, read and write in both English and Arabic
- Developed communication skills
- Strong ability to work both independently and within a team
- Capable of taking initiative
- High level of personal integrity

To apply, you are required to provide the following:

1. Updated CV
2. Passport Copy
3. Copy of Educational credentials(s)

All applications must be sent to fmcgmultinational@gmail.com in no more than 7 business days time.

**Shortlisted candidates ONLY will be contacted.*